****

**الشرق أكاديميا**

**دبلوم تنفيذي في الإدارة الحكومية**

**مقرر مقدمة في السياسات الإقتصادية**

**العنوان :**

**التكليف النهائي للمقرر**

**الطالب :**

**مازن صرصور**

**مقدم ل :**

**د. أحمد ذكرالله**

**إستكمالاً لمتطلبات مقرر مقدمة في السياسات الإقتصادية**

**يوليو ، 2022 م**

**أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي :**

**السياسة المالية : في خضم التطور المالي حول العالم و وجود مؤسسات مالية عالمية أصبحت تقوم على تنظيم الأمور المالية و منها صندوق النقد الدولي الذي نادى لتبني سياسات الإصلاح؛ وذلك لمواجهة الاختلالات التي تعرضت لها اقتصاديات الدول النامية خلال فترة التسعينات في القرن الماضي، وبرز دور السياسة المالية بين مختلف السياسات الاقتصادية وحاول الاقتصاديون حل المشكلات التي تعوق تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الأدوات العديدة لتلك السياسة المالية ومن أبرزها التأثير على الإنفاق الحكومي والضرائب والذي يؤثر بدوره على جانب الطلب الكلي .**

**مفهوم السياسة المالية : هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات، ثم إن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي . و إن ذلك يتأتى من خلال تحقيق أهداف السياسة المالية المتمثلة في التنمية الاقتصادية ، وتسوية التوازن الاقتصادي ، وتحقيق العدالة الضريبية .**

**1.مفهوم التنمية الاقتصادية : التنمية هي أساس النمو ولكن لا تضمن وحدها تحقيق النمو؛ حيث أن النمو يعنى إنتاج السلع والخدمات في الدولة يكون أكبر من النمو السكاني في الدولة، ولكن التنمية لا تركز فقط على حجم الإنتاج ولكنها تركز أيضاً على هيكل هذا الإنتاج. إن الأموال التي تخصص للإنفاق في الموازنة العامة للدولة لها دور في تحقيق التنمية وذلك من خلال استخدام تلك الأموال في الإنفاق الاستثماري، وكذلك بالنسبة للإيرادات فيجب أن تتأكد الدولة من إنتاجيتها تتكون من الدخل والثروة اللذين تولدا من النفقات.**

**2.مفهوم تسوية التوازن الاقتصادي : السياسة المالية يمكن أن تقوم بمساعدة فعالة في تسوية الأوضاع الاقتصادية وذلك في أوقات الركود وأوقات الازدهار؛ حيث تقوم الحكومة بعمل ما يعجز الفرد بمفرده عن تحقيقه فتشجع على الاستثمار في أوقات الركود مما يزيد من الإنتاج وفى أوقات الازدهار تحد السلطة من الاستثمار العام. ومن هنا تنشأ نظرية الموازنة الدورية والتي لا يقوم توازنها خلال سنة ولكن خلال دورة معينة .**

**3.مفهوم تحقيق العدالة الضريبية : تحقيق العدالة الاجتماعية يتضمن في جوهره تحقيق العدالة الضريبية، حيث تقوم الدولة بدور المعدل فهي تقطع من دخول الافراد مقابل خدمات تؤديها لهم في مختلف شئون حياتهم، على سبيل المثال: عندما تقوم الدولة بفرض الضريبة العقارية تستخدمها في تحسين الخدمات المُقدمة للمواطنين في التعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها من الخدمات .**

**أدوات السياسة المالية :**

**أولاً : أدوات السياسة المالية التلقائية الغير مقصودة : يقوم هذا النوع على تحقيق أهداف السياسة المالية بصورة تلقائية وبدون تدخل من قبل الدولة أو خطط مؤسسية إنما تعمل بشكل تلقائي وذاتي ويطلق عليها الضوابط التلقائية ومن الأمثلة عليها :**

**1.** **الإيرادات العامة من الضرائب التصاعدية أو النسبية .**

**2.** **المدفوعات التحويلية والتي تتضمن تحويلات على شكل مساعدات أو إعانات من الحكومة إلى القطاع العائلي أو سياسات الدعم للقطاعات الانتاجية داخل الدولة .**

**ثانياً : أدوات السياسة المالية المقصودة : تهدف هذه الأدوات إلى التأثير على مستوى الانتاج أو الدخل أو مستوى الأسعار من خلال التأثير على مستوى الطلب الكلي، وتقسم هذه الأدوات إلى :**

**1.** **الإنفاق الحكومي العام : أداة من أدوات السياسة المالية، حيث نقوم الدولة بالإنفاق لتحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل الإنفاق الحكومي الرواتب والأجور في القطاعات الحكومية، كما يشمل المشاريع الإنمائية والإنفاق على البنى الأساسية مثل الطرق والجسور والمياه والكهرباء، ويشكل الإنفاق الداخلي أكبر نسبة في الإنفاق الحكومي ويكون عبر الإنشاءات والاستهلاك العام، كذلك مساهمات الحكومة في الشركات المحلية ودعم بعض القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، كما يتم الإنفاق الحكومي في حال حدوث عجز في الموازنة العامة، حيث تقوم الحكومة بتغطية العجز من خلال اقتراضها من المؤسسات المالية الداخلية أو الخارجية، كما ويُعرَف الانفاق العام على أنه الانفاق الذي تتحمله الحكومة من أجل بقائها وللمحافظة على رفاهية المجتمع والاقتصاد ككل، ويعمل الانفاق العام على ضبط حجم الطلب الكلي، حيث أنه في حالة وجود فجوة تضخمية تعمل الدولة على اتباع سياسة مالية انكماشية تهدف إلى تخفيض حجم الانفاق العام لضبط مستوى الطلب الكلي، وفي حالة وجود فجوة ركودية تعمل الدولة على اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة حجم الانفاق العام لضبط مستوى الطلب الكلي .**

**2.** **الضرائب : أحد أدوات السياسة المالية، وتُعرَف الضرائب على أنها مُساهمة ماليّة إلزاميّة يتمُّ فرضها على الأنشطة، والنّفقات، والوظائف، والدخل سواءً الخاص في الأفراد أو المنشآت، وتُعرَف الضّريبة أيضاً بأنّها نوع من أنواع العوائد الماليّة، وتُفرَض من قِبَل حكومة الدولة على مجموعة من القطاعات، ومنها الأعمال التجاريّة، مثل الخدمات والسلع من التعريفات الأخرى للضريبة أنّها مبالغ مالية تفرضها الحكومات من أجل الحصول على دعم ماليّ للخدمات التي تُقدّمها، وتُعتَبر الضريبة نوعاً من أنواع الالتزامات على الأشخاص والأعمال، وعادةً ما تُشكّل نسبةً مئويّةً من المال، ويتمُّ تحديدها مُسبقاً، وتقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة مثل ضريبة الدخل وضريبة رأس المال، وضرائب غير مباشرة مثل ضريبة المبيعات وضريبة الانتاج وضريبة القيمة المضافة، وتؤثر الضرائب على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان حسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني للدولة .**

**3.** **القرض العام : أحد أدوات السياسة المالية، ويُعرَف على أنه عبارة عن مبلغ نقدي تستوفيه الدولة من الغير سواءً كان هذا الغير من الأفراد أم البنوك أم الهيئات الخاصة أم الدولية أم الدول الأخرى و تتعهد الدولة برده وبدفع الفائدة عنه وفقا لشروط معينة، كما ويُعرَف القرض العام على أنه مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية أو الخارجية و تتعهد برده و دفع الفائدة عنه وفقا لشروط معينة، وتستخدم القروض العامة لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات والتي بدورها تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .**

**أنواع السياسة المالية :**

**1. السياسة المالية التوسعية : تقوم الحكومة بتطبيق السياسة التوسعية في حالات الركود، وتعتمد هذه السياسة على زيادة السيولة في الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب بهدف تحفيز الاقتصاد من أجل العودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي .**

**2. السياسة المالية الانكماشية : تقوم الحكومة بتطبيق السياسة الانكماشية في حالات الفجوة التضخمية، وتعتمد هذه السياسة على خفض السيولة في الدولة عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب أو الجمع بينهما بهدف خفض الطلب على من أجل العودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي .**

**الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية :**

**1.** **السياسة المالية هي الأنشطة التي تقوم بها الحكومة أو الجهاز التنفيذي داخل الدولة، بينما السياسة النقدية هي الأنشطة التي يقوم بها البنك المركزي داخل الدولة .**

**2. تتعلق السياسة المالية بالإنفاق الحكومي والضرائب، بينما تتعلق السياسة النقدية بضخ أو كبح الأموال داخل الدولة**

**3.** **تهتم السياسة المالية بقياس النفقات الحكومية والضرائب، بينما تهتم السياسة النقدية بقياس أسعار الفائدة .**

**4.** **تؤثر السياسة المالية في عجز الميزانية، بينما تؤثر السياسة النقدية على تكلفة الاقتراض والرهون العقارية .**

**5. يعمل البنك المركزي بموجب السياسة النقدية بإستقلالية وشفافية وبمعزل عن عمل الحكومة بموجب السياسة المالية .**

**6.كلا السياستين المالية والنقدية يستطيعان التأثير على حجم ومستوى الطلب الكلي من خلال قنوات مختلفة ولا يمكن استبدالهم، بل ويتم التنسيق فيما بينهم بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.**

**أثر أدوات السياسة المالية للدولة على كل من :**

1. **معدل النمو الاقتصادي : اعتبر الُّنمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقه وهذا في كل دول العالم، إذ تبحث معظم الدول عن كيفية تعظيم معدله وتمديده واستدامته، وذلك لكونه يمثل الخالصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، فموضوع النمو الاقتصادي حضي باهتمام العديد من المفكرين و الاقتصاديين، من خلال تقديم تفسير ات للتعرف على أسبابه أو العوامل المحددة لمسار عمليته والطريقة التي تتفاعل معها هذه العوامل مع بعضها البعض خلال هذا المسار.**

**يعرف النمو الاقتصادي–عادة-"بأنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ويعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل وحتى إذا ازد الدخل، فان هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو" .**

**قياس النمو الاقتصادي : يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي و الدخل الفردي، وبالتالي فان قياسه يتعلق أساسا بنمو هذا الناتج والدخل الفردي :**

**1. الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي لبلد ما، يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خالل فترة معينة، وبالتالي يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج .**

**2. متوسط الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العالقة بين نمو الإنتاج و تطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق لكل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.**

**مصادر النمو الاقتصادي : ذكر الاقتصاديون عدة عوامل جعلوها كمصادر أساسية للنمو الاقتصادي، ولكنهم اختلفوا ا في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها، من أهم هذه المصادر :**

**1. الاستثمار في رأس المال المادي والبشري (العمل، وتراكم رأس المال): يمكن للآلات أن تؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة الشخص الإنتاجية ، فتوفر الآلات والتجهيزات ورأس المال يعد ضرورياً لتقسيم العمل الذي يكون نتيجة زادة الإنتاجية ، التي هي مفتاح النمو للأفراد ، وللشركات وللاقتصاد ككل** .

**2. التنظيم الاقتصادي الكفء " التنظيم " : إذ أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها ، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج ، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي ، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون .**

**3. التقدم التكنولوجي : إذ لم يعد خافياً على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية وتعزيز مستوى الإنتاج المتاح .**

**4. النمو السكاني " اليد العاملة " : يعتبر النمو السكاني مسببا للزيادة النهائية في قوة العمل ، أي زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسوق المحلية من ناحية أخرى ويتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية ، وتتوقف هذه القدرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي .**

1. **التوظيف والتشغيل : ان السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة بهدف معالجة المشاكل الاقتصادية واهمها البطالة عبر الإفصاح بدعم القطاع العام واتباع سياسة مالية توسعية داخل الاقتصاد ربما لم تؤد الغرض المنشود في معالجة البطالة لوجود تحديات كتيره واجهت العملية السياسية وانعكست تأثيرها على الواقع الاقتصادي.**

**وعموماً هنالك شرطان اساسيان لتعريف العاطل بحسب الإحصائيات الرسمية**

1. **ان يكون قادراً على العمل**
2. **ان يبحث عن فرصة العمل .**

**تأسيسا لما سبق فقد اوصت منظمة العمل الدوليةilo ))على تعريف العاطل عن العمل بانه ( كل من هو قادر على العمل, ويرغب فيه, ويبحث عنه, ويقبله عند مستوى الآجر السائد ولكن ال يجده (اما في التحليل الاقتصادي فان كلمة البطالة تعني ) الأجير الذي فقد عمله ومصدر رزقه وتعطل عن العمل . وكذلك اوضحت دائرة المعارف الأمريكية ان البطالة يقصد بها( حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشير الى الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه(.**

**تهدف السياسة المالية الى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل للأفراد العاطلين عن العمل من خلال اقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص عبر الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة والإعانات وتبرر اهمية توفير فرص العمل في ضوء معدلات النمو المرتفعة من السكان في البلدان النامية .**

1. **الاستثمار الأجنبي والمحلي : الاستثمار بالمعنى الاقتصادي يعني " تكوين رأس المال و استخدامه بهـدف تحقيـق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يشمل إنشاء نشـاط إنتاجي ، أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة، أو حيازة ملكية عقارية، أو إصـدار أسـهم أو شراؤها من الآخرين" .والاستثمار من الناحية الاقتصادية يمكن التعبير عنه من خلال معادلة التوازن الكبـرى لجـون مـاينرد كينـز ، ومنه فالاستثمار هو كـل نفقـة غيـر مخصصـة للاستهلاك ومن وجهة نظر مالية يعرف الاستثمار من الناحية المالية على أنه " التعامل بالأموال للحصول على الأرباح و ذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينـة و لفتـرة زمنيـة محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأمـوال المستثمرة و تعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل " . أما من وجهة نظر محاسبية فالاستثمار يعني :" انه يوجد هناك استثمار عندما لا يوجد هناك استهلاك في الحين للمادة أو الخدمة، و الذي يتواصل لفترة زمنية يمكن تحديدها من قبل "**

**الاستثمار الأجنبي : الجهة المستثمرة والممولة لا تنتمي للبلد المقام فيه الاسـتثمار ، أي يتم تكوين رأس مال حقيقي جديد خارج الدولة، وينقسم إلى :**

1. **استثمار أجنبي غير مباشر ( الاستثمار في الأوراق المالية ): وهي استثمارات فـي شكل قروض أجنبية، أو شراء الأجانب لأسهم أو سندات حكومية أو خاصـة، وهـذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرأس المال المستثمر دون جهد إداري، أو مخاطر اتخاذ القرار من قبلهم**
2. **. استثمار أجنبي مباشـر : و يعني تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب، بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الإدارة، و معظم الاستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات**

**الاستثمار المحلي : الجهة المستثمرة والممولة تنتمي لنفس البلد المستثمر فيه ويقوم بها أفراد أو مؤسسات خاصة أو القطاع العام أو الحكومة أو الهيئات العامة**

**أهداف أطراف الاستثمار الأجنبي :**

1. **المساهمة في التخلص أو التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية .**
2. **الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مصالحه واستثماراته .**
3. **المساهمة في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات أو كلاهما .**
4. **زيادة معدلات الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي .**

**4. مكافحة الكساد : شهد الاقتصاد العالمي تباطؤا في نموه قبل ظهور فيروس كورونا، نتيجة للتحديات التي تواجها والمتمثلة في عن عدم الاستقرار التوترات التجارية بین الصین والولايات المتحدة الأمريكية، والمخاطر الجیو سیاسیة، فضلا في بعض دول العالم. وفق تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل نمو الاقتصاد العالمي التي أعلنها في إطار تقریر آفاق الاقتصاد العالمي، من المتوقع تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية نتيجة استمرار الجائحة ومن خلال عدد من القنوات لعل من أھمها تأثر مستويات الطلب الخارجي التي تساھم بنحو 48 في المائة من الطلب الكلي في الدول العربية علاوة على تأثر الانتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك من المتوقع تراجع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسبب انتشار الفيروس وحالات إغلاق الأسواق ومجموعة من الأنشطة الخدمية، وھو ما سینعكس على حجم الاستثمارات في المرحلة المقبلة. في ھذا السیاق، تأثر القرار الاستثماري بعدم الیقین بخصوص ما سیؤول إليه الوضع الاقتصادي خلال أفق عام 2021 وھو ما قد یؤدي إلى تأثر المشاريع الاستثمارية القائمة والمخطط . لها، نتیجة تباطؤ النمط الاستهلاكي إزاء ھذه الأزمة، تبنت المؤسسات الدولیة خاصة دول مجموعة العشرین، حزم إنقاذ واسعة النطاق للحیلولة دون وقوع الاقتصاد العالمي في دوامة الركود الاقتصادي، والتخفيف من تداعیات ھذه الأزمة وضمان نفاذ سكان العالم إلى الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات الصحیة. من جهتها ، تبنت البنوك المركزية ووزارات المالیة في العالم إجراءات مماثلة لتخفيف الأثر الاقتصادي على القطاعات المتضررة، ودعم الطلب الكلي في إطار حزم تحفیزیة تفوق قیمتها الخمسة تريليونات دولار لتفادي الركود الاقتصادي. تتمثل أبرز التحدیات القائمة في ضرورة تكثیف التعاون الدولي لتفادي الآثار الاقتصادية للجائحة، وتعزیز الأنظمة الصحیة العالمیة، وخفض الخسائر البشریة، وتقلیص فترة انتشار المرض، وھو ما یستلزم تنسيقاً عالمياً على مستوى واستجابة غیر اعتیادیة وسباقة من قبل الحكومات لتبني السیاسات الاقتصادیة الكفیلة بتخفیف آثار الأزمة**

**5. مواجهة الفقر : تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات منذ أقدم العصور. وقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر باتساع مساحته وزيادة عمقه في الدول النامية, خاصة في ظل النتائج المتواضعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في العديد من هذه الدول. وإن كان ارتفاع معدلات الفقر واتساع التفاوت يعد إشكالية ترتبط بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية, فإن التشوهات التي تحدث في السياسات الاقتصادية تعد إحدى أهم آليات إنتاج الفقر. فارتباط هذا الأخير بكل مقومات الاقتصاد الكلي ومواضيعه, يجعل من السياسات الاقتصادية الكلية تترك آثارها وتداعياتها −بشكل مباشر أو غير مباشر− على الفقر إما إيجابا أو سلبا.** **وقد صاحب ارتفاع معدل البطالة الناتج عن سياسات الإصلاح انخفاض في مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من الأسر, وكان لذلك أثره الملموس على نظام الأسرة الممتدة, فقد ساعد تدهور قطاع التشغيل وغياب تحسين ظروف المعيشة وتطبيق سياسات الإصلاح من زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وتدهور المداخيل وانعدام فرص الاستفادة من أدنى الخدمات الاجتماعية على توسع ظاهرة الفقر بشكل سريع خلال فترة التسعينات, حيث وصل عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر حسب الإحصاءات الرسمية إلى أكثر من ستة ملايين مواطن.**

**- تؤثر السياسة المالية بصورة مباشرة وغير مباشرة في الفقر بواسطة القنوات التوزيعية للدخل سواء من خلال آليات سياسة الإنفاق أو الوسائل الضريبية, إلا أن الإنفاق العام يعتبر الأكثر أهمية وارتباطا بالفقر لما له من روابط مباشرة مع كل من التفاوت في توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي. هذا النمو وإن كان شرطا ضروريا مهما لتقليص الفقر, إلا أنه لا يعد شرطا كافيا لتحقيق ذلك ما لم يقترن بسياسات اقتصادية تعيد توزيع الدخل باتجاه تقليل التفاوت.**

**− تمارس السياسة النقدية تأثيراتها باتجاه تخفيض الفقر من خلال العلاقة بين النمو والفقر, غير أن الإجراءات التوسعية للسياسة النقدية المؤدية لتخفيض الفقر جراء ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد وانخفاض البطالة في الأجل القصير, قد تتباين آثارها في الأجل الطويل, حيث يؤثر ارتفاع مستوى التضخم −الذي يزيد من التقلبات في الاقتصاد الكلي− سلبا على دخل الفقراء.**

**− يعد التضخم أكثر متغيرات السياسة النقدية تأثيرا في الفقر, والضريبة الأكثر قساوة على الفقراء, أولا من خلال انخفاض دخولهم الحقيقة, وثانيا من خلال انحراف توزيع الدخل بعيدا عن دخول عنصر العمل وفي صالح أصحاب رأس المال.**